

# القيود الفونولوجية على بنية الكلمة في النظرية اللسانية: من البنوية إلى التوليدية

أ. د. محمد مرزوق

أستاذ اللسانيات، جامعة محمد الخامس، الرباط  
[medmerz@hotmail.fr](mailto:medmerz@hotmail.fr)

سفيان وعكي

باحث في اللسانيات، جامعة محمد الخامس، الرباط  
[ouaki.soufiane19@gmail.com](mailto:ouaki.soufiane19@gmail.com)

## المخلص

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن القيود الفونولوجية على بنية الكلمة في النظريتين البنوية والتوليدية؛ وذلك عبر دراسة مجموعة من التصورات النظرية والمنهجية التي قدمتها النظريتان لفهم القيود التي تصف وتفسر بنية الكلمة في اللغة. وقد وجّه نتائج البحث في هذا الموضوع عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية كأعمال رومان جاكسون ونيكولاي تروبتزكوي في النظرية البنوية، ودراسات نعوم تشومسكي وموريس هالي في النظرية التوليدية. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي بموجبه قُسمت الورقة على قسمين أساسيين: قسم أول، يتعلّق بالكشف عن طبيعة القيود الفونولوجية في النظرية البنوية. وقسم ثانٍ، يهتمّ بطبيعة القيود الفونولوجية في النظرية التوليدية. وقد شملت هذه الدراسة عقد مقارنات بين التصوّرين معًا. ومن خلال تتبّع المسار التاريخي لتطور مقاربة هذا الإشكال في النظريتين السابقتين، فقد توصل البحث إلى وجود حلقة بين النظريتين يمكن وصفها بنقطة الوصل والفصل في تطوير تصورات القيود الفونولوجية على بنية الكلمة. لقد انطلق تشومسكي وهالي في كتابهما المرجعي (1968) من النقطة التي توقف فيها جاكسون، تحديدًا في نظرية السمات، لوصول البحث في الإشكال ذاته، لكنهما في الوقت نفسه قطعًا مع مستويات أخرى من البحث. بهذا المعنى، يمكن القول إن البحث في القيود الفونولوجية، في هاتين النظريتين، انطلق من الوصل ليصل إلى الفصل فيما يتعلق بالمنهج والتصورات والاستنتاجات.

## الكلمات المفتاحية

قيود فونولوجية، فونيم، سمات، تمثيل فونولوجي

## مقدمة

عرفت النظرية الفونولوجية تطورات كثيرة خلال القرن العشرين؛ إذ كان لكل النظريات اللسانية الحديثة تصوّر وموقف من بنية التمثيل الفونولوجي، ومن دراسة أصوات اللغة. يظهر ذلك من خلال مجموعة من الأعمال الرائدة التي أنجزها باحثون ولسانيون ينتمون إلى هذه المدرسة أو تلك الحلقة سواء في اللسانيات الغربية أو العربية. إنّ الدرس الفونولوجي في القرن العشرين خضع لمساءلة القرارات المنهجية، والتصورات النظرية، التي قرّرها سوسير والبنويون الأوروبيون والأمريكيون. تظهر تلك القرارات واضحة في كتاب نيكولاي تروبتزكوي (Nikolay Trubetzkoy) "مبادئ الفونولوجيا 1939"، وكتب أخرى لرومان جاكسون (Roman Jakobson, 1956) على سبيل التمثيل، و"فانت وهالي (Fant and Halle, 1952) ... إلخ. وفي المقابل، ظهرت الفونولوجية

التوليدية لتقدم مفاهيم جديدة، وتستأنف التساؤل عن الثغرات التي اعترت النتائج التي توصل إليها جاكبسون ورفاقه في أوروبا، وفرانز بواس (Franz Boas) وأصدقاؤه في أمريكا، محاولةً بذلك نقد تصورات، ونقض طروحات أخرى. لقد كان كتاب (1968) عملاً رائداً في التأسيس لطرح توليدي جديد في الدراسة الفونولوجية. من هنا، تحاول هذه الورقة التساؤل عن طبيعة العلاقات التي اتسمت بها الدراسة الفونولوجية بين البنوية والتوليدية. ويعني هذا، البحث في المشترك بين النظريتين السابقتين داخل حقل الاختلافات المنهجية والنظرية، وذلك من خلال مساءلة القيود الصوتية في الفونولوجيا عند البنيويين والتوليديين.

## 1. القيود الفونولوجية في بناء الكلمة: منظور بنيوي

### 1.1. مفهوم البنية

ليس مفهوم البنية مفهوماً متفقاً عليه. فمن الناحية التاريخية، لم يستقر على تحديد واحد، أو استعمال واحد. أما في اللسانيات، فقد لاحظ إميل بنفنتست Emile Benveniste أن البنية في الأدبيات الأوروبية تحيل على ترتيب الكل في أجزاء، مع الإبقاء على تماسك واضح بين الأجزاء المحكومة بالاستبدال في المجلد (Benveniste, 1971). وتدل في الأدبيات الأمريكية على توزيع العناصر كما تمت ملاحظتها، مع الإبقاء على قدرة هذه العناصر على التركيب والاستبدال (Benveniste, 1971). وعلى الرغم من أن مفهوم البنية لم يكن في استعماله اللساني مرتبباً بالنظرية البنوية فقط، إذ كان له استعمال تاريخي قبل ذلك، فإن قوته التفسيرية والوصفية كانت واضحة جداً في بنيوية دو سوسير والحلقات التي تلتها (غلفان 2013، ص. ص 178-183).

يبدو أن تحديد مفهوم البنية في النظرية البنوية، سواء في أمريكا أو أوروبا، يُعدّ خطوة منهجية مهمة لبناء فهم واضح للتصور البنيوي في الفونولوجيا. ويعني هذا أن التصورات النظرية والقرارات المنهجية لدراسة اللغة في البنوية مرتبطة بفهم البنية أساساً، ويظهر ذلك بوضوح في الطرح السابق لبنفنتست. على هذا الأساس، سنجد هذا المفهوم في الفونولوجيا البنوية يطرح نفسه بقوة كبيرة.

ينطلق دو سوسير (de Saussure) من مسلمة مفادها أن الاختلافات، فقط، هي الموجودة في نسق اللسان<sup>1</sup> (Mathews, 2011: p19). ويعني ذلك أنه لا توجد وحدة مستقلة بذاتها عن وحدات أخرى. إنَّ المحدد الأساسي لقيمة العناصر داخل النظام هو العلاقات بينها. فقيمة الكلمات في معانيها، يعني علاقة الدال بالمدلول، وقيمة الأصوات في علاقاتها الاستبدالية والتمييزية، ثم الاختلافية بأصوات أخرى... إلخ. ومن الواضح أن المفاهيم الأساسية في دراسة اللغة، بمكوناتها المختلفة، في الطرح البنيوي مرتبطة باللسان أساساً، فالبنية موجودة في اللسان ذاته. ولمّا كانت البنية مجموعة من العناصر، فإنها محكومة بالاختلافات من جهة، وبالعلاقات التي تربط العناصر فيما بينها وفق القيم التي تتميز بها من جهة أخرى. لكن السؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن الكشف عن التصورات الفونولوجية للبنوية من خلال المفاهيم السابقة؟

<sup>1</sup> المقصود باللسان في هذا السياق هو موضوع اللسانيات في النظرية البنوية، فمن المعروف أن سوسير يميز بين اللسان langue واللغة language. للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب "محاضرات في اللسانيات" لسوسير، أو "مدخل إلى لسانيات سوسير" لمبارك حنون.

يلاحظ ستيفان أندرسون (Stephen Anderson) أنه يجب علينا "التركيز في الدراسة الفونولوجية على مجموعة من التمثيلات الفونولوجية التي تزودنا بها النظرية اللسانية للبنيات اللغوية... وهذه التمثيلات الفونولوجية ستكون محدّدة فقط بالخصائص التمييزية للبنيات التي تطابقها" (Anderson, 1985: p43). من الواضح أنّ الدراسة الفونولوجية في البنيوية تقوم على مجموعة من التمثيلات، التي تقترحها النظرية للبنيات اللغوية، أو البنيات الفونولوجية بشكل أدق. ومن مهام اللساني، في هذا الصدد، تحديد جوهر هذه التمثيلات من جهة، وأساسيات دراسة أصوات اللغة بها من جهة أخرى. ويفترض في هذه الدراسة أن تأخذ بعين الاعتبار مفهوم البنية، والمفاهيم المتعلقة بها، التمييز، الاختلاف أو التعارض، والاستبدال... إلخ. إنّ هذه المفاهيم هي التي ستحدد تصوّر البنيوي للقيود الصوتية في الدراسة الفونولوجية، ولمزيد من التوضيح يمكن أن نضرب المثال الآتي: لنفترض أنه لدينا إعلان هما: كتب، بات، فالملاحظ أن الفعل "كتب" يتكون من ثلاثة أصوات، وهي "ك. ت. ب"، وهي مختلفة في سماتها ومخارجها، كما أنها متعارضة، وقانون الاختلاف هذا هو الذي سمح بتأليفها في كلمة واحدة. أما الفعل الثاني "بات"، فيمكن القول إن صوت الباء تمييزي؛ لأنه يميّز الفعل عن فعل قريب منه هو "مات"، فالفعلان متقاربان في الأصوات، وبسبب قانون الاستبدال استطعنا تمييزهما عن بعضهما، وبذلك خلقنا قيمة تمييزية لكل فعل من خلال قانون الاستبدال، وهكذا دواليك.

## 2.1 مفهوم القيد الفونولوجي

بعد الحديث عن مفهوم البنية، سيكون من المفيد تحديد المقصود بالقيد الفونولوجي في النظرية اللسانية، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول المناطقة. يمكن القول إن هنالك اختلافاً في تحديد بداية التفكير في القيد الفونولوجي؛ باعتباره إشكالاً في الفونولوجيا، سواء البنيوية أو التوليدية؛ إذ تشير أدبيات البحث اللساني إلى أن الفونولوجيا البنيوية كانت قائمة على البحث في قواعد التأليف الصوتي، بمعنى أن كل تأليف يخضع لقاعدة معنية، وأنّ التمثيل السطحي لمتواليات من المورفيمات مشتق من تمثيلاتها التحتية، وهذا الاشتقاق يحدث من خلال تطبيق سلسلة من القواعد، لقد استمر هذا الوضع، أي الاعتماد على الفونولوجيا القائمة على القواعد، حتى في النظرية التوليدية، غير أنه في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي مرحلة طرح تشومسكي نظريته الأمثلية *optimality theory* في التركيب، اتجه الفونولوجيون إلى إعادة التفكير في صياغة عميقة ليس لإشكال القواعد فقط، بل للنظرية الفونولوجية جميعها، إذ تمكّن جون مكارثي John McCarthy، وبول سمولينسكي Paul Smolensky من بين فونولوجيين آخرين من تغيير طريقة طرح الأسئلة، وطريقة دراستها. ومن بين تلك الإشكالات التي غيرت طريقة دراستها قولهم إن التمثيلات التحتية للمورفيمات بنظيرتها السطحية عن طريق قيود كلية قابلة للخرق، ويدّعى أن الاختلاف بين اللغات الطبيعية راجع على نحو حصري إلى الاختلاف في تصنيف تلك القيود.

إن التحوّل الأساسي من هذا المنطلق يمكن في التخلّي عن القواعد لصالح القيود، فالقواعد ترتبط بالوسائط الفونولوجية، بمعنى أن كل ظاهرة فونولوجية، مثل؛ الاستبدال، أو التعارض... إلخ، يقتضي قاعدة في كل عملية اشتقاقية يقوم بها المتكلمة، وهي مرتبطة بلغة واحدة حصراً، غير أن قيوداً تبدو كلية في تطبيقاتها على اللغات، أو لنقل يمكن تعميمها.

رغم أن غالب الفونولوجيين يربطون ظهور القيود الفونولوجية في النظرية اللسانية بالنظرية الأمثلية في التوليدية في تسعينيات القرن الماضي، غير أنه يوجد آخرون يُرجعونها إلى النظرية البنيوية والنماذج الأولى للتوليدية. وفي هذا السياق، تلاحظ دارلين لشاريت وكارول باراديس Lacharite Darlene and Paradis Carole أن ظهور مفهوم القيد الفونولوجي كان مع البنيوية، غير أن الاهتمام بفعاليتها الوصفية والتفسيرية، ومنحه مساحة كبيرة في الدراسة كان مع التوليديين خصوصًا (Lacharite and Paradis, 1993). إن هذه الاختلافات في تحديد الطفولة المبكرة لظهور القيد الفونولوجي لها أثر واضح في فهمه وتطبيقه أيضًا، فحتى في التوليدية التي يُفترض أن تكون استنتاجاتها متسقة بهذا الصدد، تبيّن، من خلال بحث لشاريت وآخرين عن القيد الفونولوجي أن التوليديين منذ هالي إلى ستانلي Stanly وبوستال Postal وكيسبرث Kissebeth، أن بعضهم يرى القاعدة الفونولوجية بمثابة القيد، خصوصًا هالي؛ إذ تُرمز العلاقة بين البنية السطحية والنموذج التحتي المجرد عن طريق قواعد بنية المورفيم، والتي تُحدّد، ومن ثم تُقَيّد، المعلومات التي تُضاف للبنية، وكيف تُضاف، وفهم المعلومات الزائدة، وكل هذه العمليات تتم بهدف منع اشتقاق نموذج غير مقبول فونولوجيا (Lacharite and Paradis, 1993). وفي المقابل، يرى بوسطال أن فكرة القيود الفونولوجيا التي تظهر في عملية الاشتقاق بين البنية التحتية والبنية السطحية غير مقبولة، ولعل السبب في رفضها من وجهة نظره راجع إلى أن تلك القيود متماثلة وكلية، ولذلك فهي تخلق مشكلة التكرار (Lacharite and Paradis, 1993).

إن الملاحظ من وجهتي النظر السابقتين أن القيد الفونولوجي تظهر نتائجه في البنية السطحية، بمعنى أنه يمكن أن يكون قيدًا على النتيجة الصوتية، التي يَخْلُص إليها المتكلم، غير أن تحديدهم لأن القيد يكون في الشكل الصوتي، لم يمنعه من الاختلاف في تحديد ماهيته، وسبل تطبيقه؛ إذ لكل توجه نظري مقارباته في التطبيق.

يميل هذا المقال، كما سنرى في القسم الثاني منه، إلى أن القيد الفونولوجي هو مجموعة من الحدود، التي تُقَيّد اشتقاق الأصوات من بنيتها التحتية إلى بنيتها السطحية، ويعني ذلك أن القيد هو الحدود التي تسمح بتأليف الأصوات في بنيتها السطحية لتظهر على نحو صحيح، وذلك حسب القواعد الصوتية التي تفرضها لغة طبيعية معطاة. وما يميز القيد عن القاعدة الفونولوجية بهذا الصدد هو مبدأ الكلية، التي يتميز بها القيد، بمعنى أن يسمح بتعميمه على لغات مختلفة جزئيًا، وهذا غير متاح في سياق الحديث عن القاعدة.

### 3.1 الفونيم موضوع للدراسة ومستوى للتمثيل الفونولوجي

اختلف اللسانيون البنيويون في تحديد مفهوم الفونيم، لكن هذا الاختلاف لم يكن عقبة أمامهم في اعتباره الوحدة التي يجب أن يركز عليها التمثيل الفونولوجي، ومن ثمّ رصد القيود الصوتية الممكنة في التمثيل نفسه. وإذا استثنينا أعمال جاكبسون المتأخرة (أي الأعمال التي تلت كتابيه 1956، 1968 على وجه الدقة) التي عمد فيها إلى تفكيك الفونيم إلى مجموعة من السمات، فإنّ الطرح البنيوي لم يجد عن الاهتمام بالفونيم؛ بوصفه وحدة تحليلية في الفونولوجيا. وسيكون لهذا الاختلاف الذي تميز به جاكبسون، من بين آخرين، وقع كبير في وجهات نظر أخرى في مستويات التمثيل الفونولوجي كما سنرى في الفقرات القادمة.

ينقسم تعريف الفونيم على تصورين اثنين: الأول، تصور سيكولوجي، والآخر، تصور وظيفي. وقد كان لكلا التصورين مسوغات وتفسيرات داخل النسق البنيوي. يذكر دو كورتناي أن "الفونيم هو المعادل النفسي للصوت

الكلامي "speech sound" (Trubetzky, 1969: P37). إنَّ هذا التحديد لا يمكن الاستدلال على أطراده في لغة معطاة، ويعني هذا أنه في الإمكان أن نجد مجموعة من الأصوات الكلامية، بوصفها متغيرات، تعود للفونيم نفسه، ففي العربية مثلاً، نجد أن فونيم الجيم "ج" في نسق اللسان العربي، له تحققات صوتية مختلفة في الواقع، فنجد الجيم القاهرية، والجيم اليمينية، والجيم المعروفة في اللغة المعيار... إلخ.

وفي السياق ذاته، يلاحظ فان فايك (Van Wijk) أن "فونيم اللغة مكوّن من المكونات اللسانية التي توجد في ذهن جميع أفراد مجموعة كلامية" (Trubetzky, 1939: P38). من الملاحظ أن هذا التعريف يميز الفونيم بخصائص تميز اللسان نفسه، إضافة إلى أنه يطرح المشكل الذي طرحه تعريف دو كورتناي، لكن بصيغة أخرى. ويعني ذلك، أن اعتبار الفونيم وحدة نفسية في اللسان يجعل دراسته صعبة دون التوسل بوقائع الصوت الكلامي، الذي اعتبره دو كورتناي معادلاً للفونيم. إنَّ الأصوات الكلامية وقائع متنافرة لا تعبر عن نسقية اللسان. وإذا أراد اللساني دراسة هذه الأصوات فإن المطلوب منه هو البحث في العلاقات التي تربط بين الفونيمات، وتجاوز تقديم التعريفات الجوهرية للفونيم مبدئياً. إنَّ هذا القول يستدعي إلقاء نظرة على التصور الثاني لمفهوم الفونيم، وهو التصور الوظيفي.

يذكر دانيال جونز (Daniel Jones) أن الفونيم هو "عائلة أو مجموعة أكوستيكية، وتمتفصلة من الأصوات اللغوية المتعاقبة، والتي لا توجد أبداً في نفس البيئة الصوتية "phonic environment" (Trubetzky, 1939: P37).

إذا كان الموقف السابق لفان وايك يفترض أن يكون للساني وعي بالطبيعة النفسية للفونيم، فإن مستويات التحليل لا يمكن أن تتم إلا بدراسة العلاقات الموجودة بين الفونيمات من جهة، والوعي بمقدمة مفادها أن الدراسة يجب أن تكون منطلقاتها تحديد طبيعة الأصوات الكلامية من جهة أخرى، فالفونيم، كما اللسان، موجود في الذهن. ويعني هذا، أن كل فونيم له بنية أكوستيكية محددة، تميزه من فونيمات أخرى، وله تمفصلات تحدد توظيفه في مكان دون آخر.

من الواضح، إذن، أن الفونيم في تصوره الوظيفي يطرح مجموعة من القرارات المنهجية، التي يجب اتباعها، وهذه القرارات هي التي تحدد مستوى التمثيل الفونولوجي، كالتقابل، والتعارض، والتميز. ويعني ذلك أن تحديد العلاقات التي تربط بين الفونيمات يقتضي تحديد الإجراءات المنهجية، التي تساعد على تحقيق هذا الهدف. ولما كانت دراسة الفونيم في ذاته غير ممكنة، في هذا الصدد، فإنه من الضروري البحث في مفهوم آخر يجعل دراسة العلاقات بين الفونيمات، والكشف عن القرارات المنهجية ممكناً. إنَّ دراسة الفونيم يقتضي دراسة مفهوم المتواليّة الصوتية، وهذا ما يطلق عليه دانيال جونز بعائلة أو مجموعة من الفونيمات.

#### 4.1. القيود الصوتية في النظرية البنيوية

لقد أشرنا سابقاً إلى أن التمثيل الفونولوجي في البنيوية يكون في المستويات الفونيمية. فالفونيم هو الوحدة القاعدية التي ينطلق منها التحليل، لكن المتعارف عليه في الأدبيات البنيوية خصوصاً مع أندري مارتييني (Martini) (André) أن الفونيم وحدة لسانية غير دالة، بمعنى أنها لا تكشف عن قيمتها في نفسها دون مقابلتها بغيرها من

المغيرات الأخرى. إن كل فونيم يقتضي فونيمًا آخر مقابلًا له ليكون له معنى ما؛ لذلك أكد البنيويون أنّ دراسة الفونيم لا تتحقق إلا في دراسة المتواليّة الفونيمية بشكل خطّي، ووفق ما تسمح به التقابلات أو التعارضات بين فونيمات المتواليّة نفسها. وبعبارة أخرى، فإن قيمة "ك" تظهر في تعارضه مع "ت" وفي مقابلته في الآن نفسه. وينطبق الأمر نفسه على "ب" في علاقته بالفونيمين السابقين في كلمة "كتب".

من الواضح إذن أنّ كل فونيم له دلالة معينة في إطار المتواليّة الفونيمية. ويمكن أن تكون هذه المقدمة أساسًا نطلق منه لرصد القيود الصوتية في النظرية البنيوية.

#### 1.4.1. قيود تروبتزكوي على المتواليّة الفونيمية

يفرض اللسان في أي لغة معطاة قاعدة مهمة جدًا يجب على اللساني أن يعيها، ومفادها أنه يجب التعامل مع عناصره بأنها نسق يفرض عددًا من القيود، التي تسمح بتأليف العناصر وتوليفها بالشكل الصحيح. من هنا استنتج تروبتزكوي أربعة قيود أساسية في بناء المتواليّة الفونيمية طبقًا لمعطيات اللسان وهي (Trubetzkoy1939: P37):

أ- **القيد الأول:** وفيه فونيمان متغيران لفونيم واحد، إذا كانا متجاورين في اللسان نفسه، وإذا كان في الإمكان استبدال أحدهما بالآخر دون أن ينتج عن ذلك اختلاف في معنى الكلمة. ويظهر ذلك في مثال الاختلافات الظاهرة في نطق الجيم في العربية؛ فالجيم القاهرية مختلفة عن اليمينية، وعن العربية، ولكن الفونيم له أصل واحد في اللسان.

ب- **القيد الثاني:** وفيه فونيمان معينان إنجازًا لفونيمين مختلفين، إذا كانا في الموقع نفسه، ولا يمكن استبدال أحدهما بالآخر دون تغيير معنى الكلمة، أو دون التعرف عليها. ويظهر ذلك في المثال التالي: نال/ قال/ صال. فهذه الفونيمات موجودة في الموقع نفسه، لكنها مختلفة في الإنجاز، وتؤدي إلى اختلاف معنى الكلمة.

ج- **القيد الثالث:** يُعدّ الفونيمان بديلين توليفيين، إذا كانا متقاربين نطقيًا وسمعيًا، لكن لا يمكن أن يكونا متجاورين في السياق الصوتي ذاته. يقدّم تروبتزكوي مثالًا لهذا القيد من اللغة الكورية؛ ففيه لا يظهر ʀ و s في نهاية الكلمة، ويمكن اعتبار الفونيمين بديلين مختلفين لفونيم واحد.

د- **القيد الرابع:** لا يمكن اعتبار فونيمين ينطبق عليهما القيد الثالث بديلين للفونيم نفسه، إذا كان ممكنًا لأحدهما أن يتلو الآخر. بمعنى، إذا كانا طرفي متواليّة فونيمية، أي منفصلين.

يبدو أن القيود السابقة تحدّد لكل فونيم وظيفة محددة في سياق المتواليّة الفونيمية، تبعًا للسمات التي يتميز بها. وللوصول إلى تصنيف سمات كل فونيم ليؤدّي وظيفته، أو ما يسمّيه لسانيو براغ بالملاءمة، سيكون لزامًا على المحلّل أن يأخذ بعين الاعتبار أكثر المفاهيم الإجرائية، التي استعملها تروبتزكوي في صياغة قيوده على المتواليّة الفونيمية، وهي كما هو ملاحظ سابقًا: الاستبدال، التوليف، التقابل، التعارض. إنّ القيود على البنية الفونيمية هي التي تحدد الإجراءات المنهجية، التي يُحلّل بها اللساني كل بنية، وهي إجراءات تمييزية في الأحوال جميعًا.

هذا، ويعدّ تذكير تروبتزكوي بضرورة السمات في تصنيف المتواليّة الفونيمية في لسانٍ مُعطى خطوة منهجية مهمة في سبيل التقدم نحو تمثيل فونولوجي أكثر دقة. فالمعروف أنّ قيود تروبتزكوي السابقة تغيب عنها



كفاية التفسير من جهة، وكفاية التنبؤ بمتوالية ممكنة من جهة أخرى. إن تحقيق الكفائتين السابقتين يقتضي التعاطي مع بنيات أخرى أكثر تجريداً هي السمات. وهذا يعني أن الفونيم فقير من حيث التجريد، وقد كان هذا سبباً في عدم إمكانية رصد كل القيود الممكنة على البنيات الفونولوجية في التصور البنيوي وتفسيرها.

من الواضح أن دراسة السمات الفونولوجية سيكون أكثر دقة في رصد القيود الفونولوجية بدل الفونيم. معنى هذا أن مستويات التمثيل الفونولوجي ستنتقل من الفونيم إلى السمات. إن التحقق من هذه الفرضية في الدراسة يقتضي أمرين: الأول، دراسة مفهوم السمات عند جاكبسون في (1952)، وفي (1956) في صيغته المطورة. والآخر، دراسة طرق استثمار النظرية التوليدية وتحليلها لهذه السمات في تحديد القيود الفونولوجية في تصورها. وعلى هذا الأساس، سيكون طرح سؤال المشترك في حقل الاختلافات بين النظرية البنيوية والتوليدية في رصد القيود الفونولوجية في الأصوات مشروعاً. وبعبارة أخرى، ستمكننا دراسة السمات عند جاكبسون من إيجاد حلقة وصل بين تصورين نظريين، لكل واحد منهما قراراته المنهجية الخاصة.

#### 2.4.1. نسق السمات عند جاكبسون

لم ينطلق رومان جاكبسون في صياغة نسق السمات الخاص به من فراغ نظري أو منهجي. بل قام باستعادة أفكار وتصورات سابقة له في حلقة براغ بطريقة مثيرة، كما هو حاله في موضوعات أخرى. والحال هذه، فإن جاكبسون أرسى دعائم نظريته في السمات على أساس ثنائي/تقالي. وبذلك تتميز كل سمة على مقابلتها بمجموعة من الخصائص. من هنا سرّ تسميتها بالسمات المميزة (Jakobson et al, 1952).

يبدو أنه من المفيد أن نسجل ملاحظة أولية بخصوص تقسيم السمات ودراستها في نسق جاكبسون. وهذه الملاحظة مفادها أن كل السمات تقوم على أمرين: الأول؛ نطقي، والآخر؛ سمعي. فالمتكلم "أ" ينتج فونيمات لا يكون لها معنى ووقع إلا عند المستمع "ب". إن هذا التصور يقطع مع التقليد اللساني السائد في لسانيات المعطى، الذي يقضي بأنه في إمكان اللساني التعامل مع أي لغة باستعمال الأدوات المنهجية الصحيحة في التحليل. ومن الواضح أن لقطع مع هذا التصور فائدة في التحليل، وهي تثبيت ضرورة السمع من جهة، وإقرار ضرورة المستمع الأصلي من جهة أخرى. ويعني هذا أن المستمع الأصلي هو من يستطيع التجريد بصورة دقيقة، طالما أنه يستطيع رصد الفروقات الدقيقة بين الفونيمات، وسنفصل في هذه الفكرة في فقرة لاحقة.

إن السمات عند جاكبسون تعتبر كلية، وتوجد في كل لغات الأرض. وقد عدّ هذه السمات في ست عشرة سمة متقابلة (Jakobson et al, 1952)، غير أن كل سمة تقوم على أساس تقابليين، سمعي/نطقي؛ وترجع كل السمات إلى نوعين اثنين، هما: سمات زينية أي جهرية، وسمات نغمية أي نبرية. وبالإضافة إلى السمتين السابقتين، يميز جاكبسون بين السمات الأساسية: صائتي/صامتي، والسمات الثانوية؛ +\_جهر، +\_همس، تفخيم رقة، +\_أمامي، +\_خلفي... إلخ. وهو بهذا يحدد كيفية النطق، وموضعه. غير أن أهم خطوة منهجية أقدم عليها جاكبسون هي إدخاله للمستوى السمعي في تحديد السمات، فبذلك تتحقق المثوية التي يرنو إليها في التحليل.

## 2. القيود الفونولوجية على بيئة الكلمة: منظور توليدي

يمكن أن نطرح، بدايةً، سؤالاً منهجياً بخصوص القيود الفونولوجية في التوليدية، وهو كالتالي: لماذا قرر تشومسكي تغيير مستويات التمثيل، واعتمد على السمات بدل الفونيم؟ وهل لهذا القرار المنهجي انعكاسات في الفهم والتحليل؟

لقد مرّ المنظور التوليدي بمجموعة من التحولات الكبرى في بحثه لتطوير أفكاره النظرية، بدايةً بالفونولوجيا المستقلة القطع إلى الفونولوجيا المقطعية، وغيرها من القضايا (هاري فاندريهالست، ونورفال سميث، 1992). أما مستويات التمثيل الفونولوجي، فيؤكد تشومسكي وهالي (1965) أنه إذا وضعنا القواعد (قواعد التمثيل الفونولوجي) على أساس السمات بشكل صارم، يُمكننا حينها اقتراح عملية تقييم فعالة، والتي تميز بين التعميم الصحيح على أساس المستويات الطبيعية، يعني أنّ اللساني يستطيع أن يعتمد على الحدس في هذه المعطيات، عن التعميمات الزائفة، غير المهمة لسانيًا (تشومسكي وهالي، 1965). من أهم شروط قوة النظرية اللسانية، قدرتها على تعميم النتائج التي توصلت إليها، وهذا الهدف لم يكن ممكنًا في لسانيات المعطى، التي تعتمد على جمع المعطيات وتحليلها. إن شرط التعميم في الفونولوجيا، وغيرها، يقتضي عملية أخرى قبلها هي التجريد، وقد كان تشومسكي واعياً بأهمية هذا المفهوم في تحقيق التعميم في النتائج المتوصل إليها. وبالعودة إلى القرار المنهجي للفونولوجيا البنوية الذي جعل الفونيم معياراً للتمثيل، ومعياراً لصياغة القيود وتطبيقها، نجد أن التجريد غير ممكن، أو محدود بصيغة أدق.

إنّ اختيار تشومسكي للسمات الفونولوجية في مستوى التمثيل، وصياغة القيود، والقواعد راجع إلى أن السمات تحقق أقصى درجات التجريد. وكلما كان الأمر كذلك، تحقق شرط التعميم الصحيح، وتميز من التعميمات الزائفة. غير أنه يجب التنبيه على أنّ تجاوز حدود معينة من درجات التجريد يقتضي وضع قيود وقواعد لضمان الانتقال السليم من البنية المجردة إلى البنية المنجزة. "إنّه من الضروري أن نكون واضحين إزاء الأدوار المختلفة التي تلعبها السمات المميزة في تكييف نظرية جاكبسون. فمن ناحية، تزودنا، السمات، بنظرية أصواتية كلية، والتي تحدد الخرج الممكن للمكون الفونولوجي لكل نحو توليدي... ومن ناحية أخرى، تحدد السمات طبقات المداخل المعجمية بشكل غير مباشر" (تشومسكي وهالي، 1965).

لقد لاحظنا في البداية أن الفونولوجيا البنوية قبل جاكبسون تركز على البنية في تحليلاتها. غير أنّ التوليدية تخلت عن هذا المفهوم، وغيرته بمفهوم القواعد. وكل قاعدة فونولوجية توضع وفق الشروط التي تقرها السمات كما سنرى.

### 1.2 نسق السمات في النظرية التوليدية

لم يحد تشومسكي وهالي (1968) كثيراً في تحديد نسق السمات عن نسق جاكبسون. ففي الفصل السابع من كتاب SPE حدّدا خصائص السمات، ووظائفها، والمشاكل المطروحة في بناء نسق كلي تتوفر فيه الكفاية التفسيرية الضرورية لكل اللغات. إنّ نسق السمات في النسق الصوتي له وظيفتان أساسيتان، هما (تشومسكي وهالي 1968: ص 299):



- أ- تصنيف السمات المتقابلة، بهدف وصف التغيرات الفونولوجية الموجودة في اللغات المختلفة. فقد نجد مثلاً سمات؛ عال high، سافل non-high، وصائت voiced، صامت non-voiced... إلخ.
- ب- وصف المضمون الصوتي للقطعات المشتقة من البنيات التحتية، وذلك بإجراء القواعد الفونولوجية التي تخولها السمات.

من الملاحظ أنّ هاتين الوظيفتين تكاملتان. إن الخطوة الأولى التي يجب على اللساني القيام بها في معرض تحليله للغة معطاة هي تصنيف مجموع السمات على أساس التقابل، أو التعارض. ومن ثمّ، تفعيل النسق نفسه في وصف القطعات السطحية من جهة، وصياغة قواعد فونولوجية تمكن من وصف البنيات المشتقة من جهة أخرى. إنّ هاتين الوظيفتين ترضان التعاطي مع القواعد ومستويات التمثيل الفونولوجي في التوليدية كخطوة منهجية لاحقة. وهذا يعني أنّها لاحقة من حيث الموضوع، لا من حيث الزمن.

على هذا الأساس، فإنّ نسق السمات في تشومسكي وهالي يمكن كتابته على النحو الآتي (تشومسكي وهالي، 1968):

- 1- فئة السمات المميزة الرئيسية
- 2- فئة السمات المميزة التجويفية Cavity
- 3- فئة سمات كيفية التصويت
- 4- فئة السمات الأصلية
- 5- سمات عرضية

إنّ كل فئة من السمات السابقة يندرج ضمنها عنصران أساسيان: الأول، هو موضع التصويت، أي مكان إنتاج الصوت؛ والآخر، هو كيفية التصويت. فقد نجد أنّ أهم السمات التي أضافها تشومسكي وهالي إلى نسق جاكبسون هي سمات من قبيل: ++ سافل، +- عال، +- تاجي، +- أمامي، ++ خلفي، +- مستدير، +- مجهور، +- ريني، تعبر عن العنصرين السابقين... إلخ.

هذا، ويمكن أن نسجل ملاحظة أساسية بخصوص بعض الاختلافات الجوهرية بين نسق تشومسكي وهالي، ونسق جاكبسون، مفادها أنّهما استبدلا سمة {مقطعي} بسمة + صامتي، حيث يندرج تحت هذه السمة كل ما يمكنه أن يشكل المقطع، وهي الصوائت، والمائعات المقطعية، والأنفيات المقطعية، وأشار إلى الباقي بسمة {-مقطعي} (السغروشنى 1987: ص 34).

من الواضح، إذن، أنّ نسق السمات عند تشومسكي وهالي 1968، ليس الغرض منه تصنيف السمات، فقط، عن طريق التقابلات، أو التعارضات كما في نسق جاكبسون. بمعنى آخر، إنّ كل السمات عندهما تندرج ضمن سمة كبرى هي +مقطعي، أو -مقطعي، ولهذا التقسيم الذي أحدثاه دلالة في التحليل، ويعني هذا أن موضوع الدراسة ومستويات التمثيل لن تبقى في حدود الفونيم، ولا السمة، بل ستمتد إلى المقطع أو القطعة. إنّ كل مقطع يتكون من سمات متقابلة أو متعارضة، وتظهر دلالة التقابل أو التعارض في تحديد نوع المقطع، أي طبيعة السمات المكونة له. وبعبارة، لقد أعاد نسق تشومسكي بناء نسق السمات ليُصَبِّح المقطع، أو القطعة، هو موضوع الدراسة

الفونولوجية، ويعني هذا أن القواعد الفونولوجية سيكون لها معنى في حدود تحليل القطعة، والمقطع، وتشكيلاتها الممكنة.

## 2.2. موضوع الدراسة الفونولوجية ومستويات التمثيل

يلاحظ جون هاريس (John Harris) أن التمثيلات الفونولوجية تتضمن نوعين مختلفين من المعلومات أساساً: النوع الأول، يتكون من القطعات المحددة (segments-specific) والممكنة، التي تم تحديدها بشكل مستقر نسبياً إزاء الاختلافات في جودة الأصوات. وتتضمن أمثلة ذلك، التاجيات (Coronality)، والاحتكاكيات (Frication)، ثم الصوائت (Voicing). والنوع الآخر، يتضمن العلائق البنيوية أو العروضية<sup>2</sup> (prosodic) بين القطعات في السلاسل الفونولوجية المعبر عنها أصواتياً بطريقة نسبية، خصوصاً فيما يتصل بوسائط الشدة (intensity)، الزمن (duration)، والنغمة (Tone) (Harris, 2007). لقد أشارت الفونولوجيا التوليدية في نموذجها الأول إلى أنّ التمثيلات يمكن أن تكون خطية (Linear). ويعني ذلك، أن النوعين السابقين من المعلومات مشفرة فونولوجياً بواسطة السمات.

إنّ مسألة تقييد السمات للمعلومات الموجودة في القطعات تحيل على فكرة مفادها أنّه يجب التمييز بين مفهومين: الأول، هو المقطع، وهو مستوى عروضي؛ والآخر، هو القطعة، وهو مستوى فونيمي. بمعنى آخر، ستكون السمات مقيدة بمعلومات القطعة، بينما ستفيد معلومات المقطع بواسطة المكون البنيوي" (Harris, 2007)، فالقطعة تحدها سمات الفونيمات التي يتكون منها، والمقطع يتحدد حسب البنية التي تسمح بها اللغة في تحديد كلماتها، وهو ما يُطلق عليه مبدأ سلامة النكوين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نستخلص نتيجتين من مستويات التمثيل في التصور التوليدي: الأولى، هي أن البحث ينصب على المقاطع والقطعات الممكنة في اللغة، ويعني ذلك أنّ القواعد هي التي تحدها؛ والآخرى، أنّ البحث لن يبقى في حدود الفونولوجيا فقط، بل سيمتد إلى دراسة الواجهة بين الفونولوجيا والصرف. فالبحث في المقطع هو نفسه بحثٌ في بنية الكلمة. وعليه، فإنّ موضوع بحثها هي، القطعات، والمقاطع.

على هذا الأساس، سيكون لدينا مسوغ للقول بأنّ البحث في القيود الفونولوجية في النظرية التوليدية بات ممكناً. فقد طورت التوليدية مستويات بحثها في المكون الفونولوجي من منطلق الفونيم، ثم السمات، ثم القطعات، فالمقاطع. وفي كل مرحلة، نستكشف درجة جديدة من التجريد. ويعني ذلك القدرة على تعميم النتائج. إنّ هذا التطور مهّد للخروج من فكرة الحقل المستقل، الذي تصوره رجال البنيوية إلى فكرة أخرى، هي الحقول المتداخلة أو المركبة. وفي هذا المقام، نجد الفونولوجيا متداخلة بشكل كبير مع الصرف، وتقدم مقدمات لدراسته.

بالرغم من تحديد موضوع الدراسة الفونولوجية في التوليدية يبقى سؤال القواعد الفونولوجية قائماً. فالفونولوجيا في تصور التوليديين مكوّن له خصائص معينة، ووظيفة معينة في إطار النظرية التركيبية. لذلك، يرى جون مكارثي John McCarthy أنّه "يُنظر إلى الأنحاء الفونولوجية (phonological grammar)، في النظرية الفونولوجية

<sup>2</sup> هنالك من يترجم كلمة prosody بـ "تطريز".

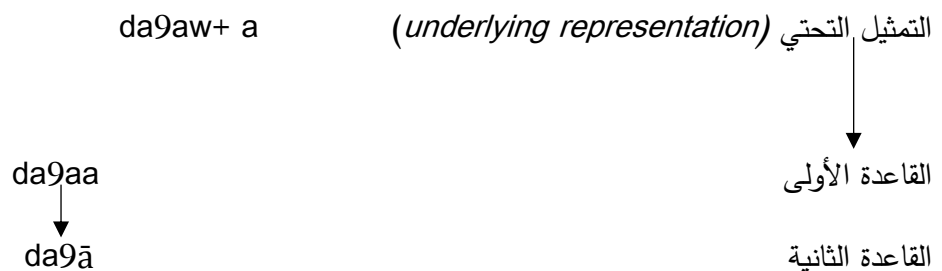
للتوليدية كوظيفة بين البنيات العميقة إلى البنيات السطحية. وتُعرف البنية السطحية والبنية العميقة بمستويات التمثيل، ويعتبر الاشتقاق حلقة وصل بين البنيتين " (McCarthy, 2007).

من الواضح أنّ مستويي التمثيل اللذين حددهما مكارثي يكشفان بشكل من الأشكال أنّ الانتقال من بنية عميقة للمقطع أو القطعة إلى بنية سطحية يقتضي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحافظ على مبدأ سلامة التكوين. فالبنية العميقة هي مستوى مجرد، يمثل الخرج الذي يولده المكوّن التركيبي، لكن هذا الخرج يحتاج إلى تخصيص صوتي في البنية السطحية. لذلك، فالقواعد تسمح بتجنب المشاكل التي تطرحها التداخلات السياقية المتنافرة والمتعارضة. وبالتالي، فإنّها تنظم عملية الاشتقاق بين مستويات التمثيل بشكل سلس، وذلك بجعل خرج قاعدة يصلح أن يكون دخلاً لقاعدة أخرى. ولتوضيح هذا، نضرب المثال التالي لاشتقاق بنية سطحية من بنية عميقة سابقة، وكيفية تسهيل القواعد لهذه العملية:

القاعدة الأولى:  $a \leftarrow a / \emptyset$  و

القاعدة الثانية:  $\bar{a} \leftarrow aa$

التطبيق العملي للقاعدتين يتحقق على النحو التالي:



يتعين أن يتأخر تطبيق القاعدة الثانية عن القاعدة الأولى لأن مجال انطباق القاعدة الثانية تهيؤه القاعدة الأولى، وعلى هذا الأساس تكون القاعدة الأولى ممهدة للقاعدة الثانية. إنّ هذه القاعدة، من بين قواعد أخرى، لها دلالة واضحة، تغيد أنّ الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ليس ممكناً بدون تطبيق القواعد، لاسيما أنّها هي التي تسهل هذا الأمر، ومن الملاحظ أن تطبيق قاعدة ليس ممكناً إلا في سياقات وشروط معينة. ويعني هذا، أنّ تطبيق قاعدة ما يجب أن يكون سابقاً عن تطبيق أخرى، طالما أنّ الأولى تسهل عملية تطبيق اللاحقة. إنّ السياقات والشروط الفونولوجية تفرض قيوداً في تطبيق القواعد. بهذا المعنى، سيكون سؤال القيود الفونولوجية في التوليدية مشروعاً في سياق البحث.

### 3.2. القيود الفونولوجية في النظرية التوليدية

قبل البدء في الحديث عن القيود الفونولوجية في التوليدية، يمكن أن نلاحظ بعض الملاحظات الأولية، انطلاقاً من الأفكار السابقة. ومن بين هذه الملاحظات أنّ البنيوية لا تميز بين القيود والقواعد في تحليلاتها. ويعني

ذلك أن القاعدة نفسها هي بمثابة قيد على الفونولوجيا. في حين، أن التوليدية تلجأ إلى وضع القيود لتقييد تطبيق القواعد في سياقاتها المحددة. إن هذا الاختلاف راجع أساساً إلى نقطتين: الأولى، هي التمييز بين مستويات التمثيل؛ والأخرى، هي اختلاف موضوع الدراسة. فالبنوية تفترض أنّ الفونيم هو المستوى الوحيد للتمثيل، وهو نفسه موضوع الدراسة، في حين أنّ التوليدية تجعل مستويين للتمثيل: سطحي، وعميق. وموضوع الدراسة هو القطعات، والمقاطع. ومن ثمّ، فهي تحتاج القواعد لتسهيل الاشتقاق (التحويل) بين المستويين، وتحتاج إلى القيود لتقييد تطبيق القواعد في سياقاتها الصحيحة. ولعلّه من المفيد أن نذكر أنّ التركيب يشرف على هذه العملية في سياقاتها الكلية.

إنّ القيود الفونولوجية في النظرية التوليدية تصاغ حسب القواعد والسياقات الفونولوجية ذاتها. على هذا الأساس، ستركز الورقة على قيد واحد، هو: قيد المماثلة المحلية (Local assimilation). يلاحظ إريك باكوفيتش (Bakovic) أنّ "السيرورة الفونولوجية تُدعى بالمماثلة، إذا كانت نتيجة تطبيق قطعتين (two segments)، أو أكثر، في بنية، تقبل في قيمتها بعض السمات الفونولوجية، أو فئات من السمات" (Bakovic, 2007).

يمكن أن نستنتج من قول باكوفيتش قيماً يكاد يكون كلياً وجامعاً لكل القيود، وهو قيد "إنّا كان، فإنّ"، ويعني هذا أنّ كل القيود التي تتم صياغتها يفترض أن يتحقق فيها البناء المنطقي. فهذا القيد قضية منطقية من مقدمة تستدعي نتيجة بالضرورة. المقدمة يعبر عنها بـ "إنّا كان"، والنتيجة يعبر عنها بـ "إنّ". وبعبارة أخرى، فإنّ قيد "إنّا كان، فإنّ" يشترط تطبيقه وجود السياقات الصحيحة في الفونولوجيا.

وبالعودة إلى قيد المماثلة، فإنّ باكوفيتش يعني به ضرورة تشكيل السمات للبنية النووية للقطعات. ولهذا القيد دلالة في التحليل يمكن توصيفها في الآتي:

مماثلة الفتحة (a-assimilation)

— a /a {u ، i}

يمكن ملاحظة هذه المماثلة في صيغة الافعال التي يتحول فيها صوت إلى صوت مماثل له في النطق جزئياً، وهي على سبيل المثال: اضرب/ اضطرب، واطّلع/ اطلع. إنّ قاعدة المماثلة لا يمكن أن تطبق إلا وفق سياقات محددة تحددها وقائع اللغة الصرفية على وجه الخصوص. ففي المثالين السابقين، يمكن لهذه القاعدة أن تطبق على صيغ الافعال التي تُماثل بها أصوات أخرى قريباً منها وفق قيود محددة.

**خاتمة:**

يبدو من العرض السابق للقيود الفونولوجية بين البنوية والتوليدية، وما يرتبط بها من موضوعات أخرى، أنّ النظريتين قد أسست أولهما للثانية بشكل من الأشكال. فقد كان السؤال الأساسي في البحث هو الكشف عن المشترك داخل الاختلافات النظرية والمنهجية. وفي الحق أنّ المقدمات النظرية الأولى انعكست على تحديد الموضوعات، ومستويات التحليل، ومن ثمّ الاستنتاجات. بمعنى آخر، لقد اهتمت البنوية في دراسات الفونولوجية بمفاهيم من قبيل: البنية الفونيمية، والإجراءات المنهجية لوصفها وتفكيكها. وعلى هذا الأساس، صاغت قيود الفونولوجيا على البنية التي صورتها. إن القيود التي وضعها تروبتزكوي هي بمثابة قواعد تحدد إجراءات التوليف (أي التوليف بين صوتين فأكثر)، والاستبدال (أي استبدال صوت بصوت آخر لتوليف كلمة جديدة من قبل: عاد/

صاد)، والتعارض (أي التعارض بين صفات الفونيمات المتقاربة من قبيل: الجهر/ الهمس، والتفخيم/ الترقيق) بين الفونيمات بشكل خطي بسيط. في حين، كانت القرارات النظرية والمنهجية للتوليدية أكثر تعقيدا، ويعني هذا إنها انطلقت من افتراض أساسي، هو كون المكون الفونولوجي جزءًا من نظرية كلية للتركيب، وقد كان هذا الافتراض سببًا في النقد الذي تعرضت له التوليدية من آخر البنيويين.

من جهة أخرى، ذهب البنيويون إلى أنّ الفونيم هو مستوى التمثيل الوحيد. وبذلك، فالفونولوجيا مستقلة تمامًا عن مكونات اللغة الأخرى. إنّ هذا الافتراض جعل القيود الفونولوجية في البنيوية بسيطة، ولا يمكن تعميم نتائجها على لغات أخرى. ولعل هذا ما جعل رومان جاكبسون ينطلق في صياغة نظريته للسمات المميزة. إنّ هذه النظرية كانت حلقة الوصل الممهدة لتطوير أفكار الفونولوجيا التوليدية في النسق الصوتي وما بعده. فمستويات التمثيل عندهم مستويان: سطحي، وعميق. وللقواعد دور في إعطاء تخصيصات صوتية في البنيات السطحية، للبنيات العميقة التي يولدها التركيب. بهذا المعنى، يكون للاشتقاق دور في الربط بين المستويين، وللقواعد دور آخر في تسهيل عملية الانتقال من دخل إلى خرج، وللقواعد الفونولوجية دور آخر في تقييد سياقات تطبيق القواعد. وقد عبرت الورقة عن هذا بقيد المماثلة على وجه الخصوص.

## المراجع:

- السغروشني، إدريس (1987). *مدخل للصوتة التوليدية*، الدار البيضاء: دار توبقال للطباعة والنشر.
- فان درهالست، هاري، وسميث، نورفال (1992). *الفنولوجيا التوليدية الحديثة*، تر: مبارك حنون، وأحمد العلوي، الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة.
- غلفان، مصطفى (2013). *اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات*، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- Anderson, S. (1985). *Phonology in the twentieth century: Theories of rules and theories of representations*. Chicago: University of Chicago press.
- Bakovic, E. (2007). Local assimilation and constraint interaction. In P. de Lacy (2007). *The Handbook of Phonology* (pp335-352). Cambridge: Cambridge University press.
- Benveniste, E. (1971). *Problems in general linguistics*. Cambridge: Cambridge University press.
- Chomsky, N., & Halle, M. (1965). Some controversial questions in phonology. *Journal of Linguistics*, 1(2), 97-138. DOI: 10.1017/S0022226700001134.
- Chomsky, N., & Halle, M. (1968). *Sound pattern of English*. New York: Harper and Row.
- Jakobson, R. et al (1952). *Preliminaries to speech analysis: The distinctive features and their correlates*. Massachusetts: M.I.T. press.
- John, H. (2007). Representation. In P. de Lacy (2007). *The Handbook of Phonology* (pp 119-138). Cambridge: Cambridge University press.
- John, M. (2007). Derivation and levels of representation. In P. de Lacy (2007). *The Handbook of Phonology* (pp 99-119). Cambridge: Cambridge University press.

- Lacharite, D., & Paradis, C. (1993). The emergence of constraints in Generative Phonology and a comparison of three current constraint-based models. *Canadian Journal of Linguistics*, 38(2), 127-153.
- Mathews, P. (2011). *A short history of linguistics*. Cambridge: Cambridge University press.
- Trubetzkoy, N. (1969). *Principles of phonology*. (Baltaxe, C., Trans.). California: University of California Press.



# Phonological Constraints on the Structure of Word in Linguistic Theory: From Structuralism to Generativism

**Soufiane Ouaki**

Linguistics researcher, Mohammad V University,  
Rabat  
[ouaki.soufiane19@gmail.com](mailto:ouaki.soufiane19@gmail.com)

**Prof. Mohammed Marzooq**

Professor of linguistics, Mohammad V University,  
Rabat  
[medmerz@hotmail.fr](mailto:medmerz@hotmail.fr)

## **Abstract**

*This research aims to reveal the phonological constraints on the word structure in both structural and generative theories by studying a set of their theoretical and methodological perceptions to understand the constraints that describe and explain the word structure in language. This paper is inspired by a number of theoretical and practical studies like the structural works of Jacobson and Trubetzkoy and the generative studies of Chomsky and Halle. It follows the analytical descriptive method according to which this paper is divided into two sections: the first reveals the nature of phonological constraints in structural perspectives, whereas the second deals with the same question in generative perspectives. This study also includes a brief comparison between the two perspectives. By tracing the historical developments of this research problem in both theories, a link between these theories is found and can be described as the point of connection and separation in the development of perceptions of phonological constraints on the structure of the word. Chomsky and Halle started in their (1968) reference book from the point where Jacobson stopped specifically in the theory of feature to connect the research in the same problem, but at the same time, they broke with other levels of research. In this sense, the research on the phonological constraints in these theories started from the connection to the separation in the method, perceptions and conclusions.*

## **Paper Information**

Received: 02.04.2023

Accepted: 21.05.2023

## **Keywords**

phonological  
constraint, phoneme,  
features,  
phonological  
representation